المعهد المصرفي

مقدمة
في اقتصاديات البنوك

اعداد

دكتور/ سمير رضوان

مقدمة فى نشأة البنوك

ونحن بصدد تناول هذه المقدمة فى اقتصاديات البنوك والدور الذى يقوم به الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادى فقد رأينا أن نقتطف من تراث الأدب المالى والاقتصادى ما يكشف النقاب عن النشأة الأولى للبنوك وذلك من قبيل تأصيل الفكر ودخول البيوت من أبوابها.

ورد فى إحدى الموسوعات الاقتصادية المتخصصة فى مجال البنوك(1) أن أول نشاط مصرفى فى العالم يرجع الى عام ١٧٠٠ قبل الميلاد فى "بابليون" وأن أول قطع نقدية معلومة التاريخ ترجع الى عام ٦٨٧ قبل الميلاد. ويستفاد مما تقدم أن مصر كان لها فضل السبق فى ريادة العمل المصرفى، ذلك أن مدينة "بابليون" مدينة مصرية قديمة، تمثل أحد الحصون المنيعة التى أقامها الرومان فى جنوب القاهرة.

وظهور الصيارفة فى العصور القديمة لم يكن من المسائل الظنية التى تحتاج الى إقامة الدليل على صحتها، فمن الثابت من الوثائق التاريخية للعصور الوسطى أن الكنائس التى كانت أديرة فيما سبقها من العصور كانت تذخر بالمكتنزات Hoards من النقود المعدنية والحلى والذهب والفضة، وأن هذه الثروة كان يجرى إقراضها للأمراء والحكام Lords الذين كانوا فى حاجة الى النقود إما للقيام بالحروب أو للتخفيف من المجاعات.

Abbeys that possessed hoards of coined money and a treasury of gold and silver ornaments often made loans to neighbouring Lords who needed money to carry on war, or to alleviate famine conditions(2)

ورغم أنه كان يجرى منح القروض وتحصيل ثمارها،

A Loan in which the fruits of the pledged property were collected and were not deductible from the principal(3).

إلاّ أن هذه العمليات لم تأخذ طابع الامتهان أو الاحتراف، ذلك أن اقراض النقود لم يصبح أبداً الشاغل طوال الوقت للرهبان وكانت عملية الاقراض من المسائل العارضة.

---

(١) موسوعة أعمال البنوك – الجزء الأول. د. محى الدين اسماعيل

(٢) Money, Banking and Credit. The Mediaeval Accademy of America.

(٣) Money, Banking and Credit IBID.

ويعزز هذه المعلومات تلك الاشارة التى وردت فى إنجيل متى والذى جاء فيه "ودخل يسوع الى هيكل الله وأخرج جميع الذين كانوا يبيعون ويشترون فى الهيكل وقلب موائد الصيارفة."

وأما فيما يتعلق بظهور أول قطع نقدية معلومة التاريخ وأنها ترجع الى عام ٦٨٧ وفقاً لما جاء بالمصادر المتقدمة، فقد وردت اشارة فى كتاب الله العزيز الحكيم الى استخدام النقود المعدنية (الفضية) فى العصور السحيقة كما ورد فى سياق الآيات الكريمة عن أصحاب الكهف إذ يقول الله سبحانه وتعالى على لسانهم:

"فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحداً[1].

وقد مر تطور النشاط المصرفى من العصور البدائية الى العصر الحديث وخلال حقبة طويلة من الزمن استغرقت عدة قرون بأطوار متعاقبة، وكان من أبرز معالم هذا التطور:

- انشاء أول بنك فى مدينة البندقية فى القرن الثانى عشر عام ١١٥٧.
- انشاء بنك برشلونة بآسيا مع بداية القرن الخامس عشر عام ١٤٠١.
- انشاء بنك ريالتو بالبندقية فى القرن السادس عشر عام ١٥٨٧.
- انشاء بنك امستردام بهولندا مع بداية القرن السابع عشر عام ١٦٠٩.
- انشاء بنك انجلترا فى أواخر القرن السابع عشر عام ١٦٩٤.
- انشاء بنك فرنسا مع أفول القرن الثامن عشر عام ١٨٠٠.

أما النقود الورقية فقد بدأ ظهورها على أيدى الصاغة والذين كانوا قديماً وما زالوا حتى وقتنا هذا يحتفظون بما لديهم من معادن نفيسة، فضة كانت أم ذهباً فى خزائن حديدية متينة ومأمونة Safe and secured . وقد كان عامة الناس يلجأون اليهم لوزن ما لديهم من سبائك والتأكد من درجة نقائها. ثم تطورت العلاقة عبر الزمن وعلى أساس من الثقة، الى اعتياد الأفراد على إيداع ما لديهم من معادن نفيسة فى خزائن الصاغة طلباً للأمان وإلى أن يحين طلبها عند الحاجة. وهكذا تحول الصاغة الى خزنة لهذه المعادن نظير عائد. وكان المودع يحصل على صك عبارة عن إيصال يثبت حقه فيما أودعه من معادن، ويحمل هذا الايصال تعهداً من قبل الخازن بأن يرد للمودع وديعته أو جزء منها عند الطلب وهكذا بدأ يتحول خزنة المعادن الى صيارفة وظهر بالتالى أول شكل من أشكال البنوك.

---

(١) سورة الكهف آية ١٩

وقد شاع بمرور الوقت استخدام هذه الايصالات كبديل عن المعادن وأخذت البنوك تصدرها "لحاملها" بفئات مختلفة لتسهيل التبادل وسميت هذه الأوراق بالنقود الورقية النائبة. Representative paper money.

ومن خلال الممارسة والخبرة اكتشفت البنوك التجارية أن الأوراق المصدرة لا تصرف مرة واحدة أى لا يأتى حائزوها جميعاً فى وقت واحد للبنوك للمطالبة بتحويلها الى معادن نفيسة وأن النسبة التى تتقدم للبنوك لتحويل هذه الأوراق الى معادن نسبة ضئيلة ومن ثم وجدت البنوك أنها لا تحتاج الى الاحتفاظ بكمية من المعادن النفيسة تساوى تماماً قيمة الأوراق المصدرة وفى ضوء هذه الحقائق بدأت البنوك دون ما تضحية بثقة عملائها فى اصدار كمية من الأوراق تفوق كثيراً ما أودعه هؤلاء العملاء من نقود معدنية. وكان الأفراد يثقون فى أن البنوك لديها دائماً مقابل معدنى نفيس لهذه الأوراق أو ما يسمى بالغطاء النقدى.

وهنا ظهرت النقود الورقية الإئتمانية **Credit paper money** فى أهم صورة من صورها وهى صورة البنكنوت، إلاَّ أن تمادى بعض البنوك فى اصدار البنكنوت بغرض تحقيق أقصى ربح ممكن، إذ زادت كمية أوراق البنكنوت زيادة كبيرة عن المعادن النفيسة والتى كانت ذهباً لدى النظام المصرفى كله فى أغلب التجارب مما أدى الى حدوث موجات متتالية من ارتفاع الأسعار، وعدم قدرة البنوك على مواجهة طلب عملائها بالدفع ذهباً، وكان من نتيجة ذلك أن توارت هذه البنوك عن الانظار وأصبحت أوراق البنكنوت مجرد قصاصات من الورق عديمة القيمة، فكان لا بد من تدخل الدولة لتنظيم عملية الاصدار والاشراف عليها ومراقبتها لإعادة الثقة فى أوراق البنكنوت والنظام النقدى.

اقتصاديات البنوك:

تعد اقتصاديات البنوك جزء لا يتجزأ من اقتصاديات النقود، ذلك أن أى تغيير فى عرض النقود يعكس أثره بالضرورة فى تغيير مستويات التشغيل والدخل، ولذلك فإن السلطة التى تتولى تنظيم وإدارة عرض النقود تتمتع بأهمية بالغة فى الحياة الاقتصادية وهى هنا البنك المركزى والبنوك التجارية.

فالبنك المركزى يقوم باصدار النقود الورقية والبنوك التجارية تقوم باصدار نقود الودائع. وتنشأ أهمية البنوك التجارية فى هذا الصدد من قدرتها على صناعة النقود وهو الأمر الذى سنعود إليه تفصيلاً عند تناول دور البنوك التجارية فى خلق الائتمان.

التوازن المالى ونظرية كمية النقود: Quantity theory of money

يدور النشاط الاقتصادى لأى مجتمع فى دائرتين إحداهما مادية والأخرى نقدية.

وتتمثل الدائرة المادية فى التدفقات السلعية (العرض الكلى) أما الدائرة النقدية فإنها تتمثل فى التدفقات النقدية (الطلب الكلى) لمقابلة هذه التدفقات السلعية.

وبالتالى للحفاظ على استقرار الاسعار فإنه من المتعين أن يتساوى التغير فى التدفقات النقدية مع معدل التغير فى التدفقات السلعية، وبمعنى آخر أنه يجب تعادل معدل التغير فى الطلب الكلى مع معدل التغير فى العرض الكلى وهو ما يطلق عليه معامل الاستقرار النقدى وفقاً للمعادلة التالية:

$$\frac{\Delta \text{م}}{\text{م}}\% = \frac{\Delta \text{ن.ق.أ}}{\text{ن.ق.أ}}\%$$

أى :

$$\frac{\text{التغير فى كمية النقود}}{\text{الرصيد النقدى}}\% = \frac{\text{التغير فى الناتج القومى الاجمالى}}{\text{الناتج القومى}}\%$$

وعندما تكون نسبة تغير كمية النقود مساوية لنسبة التغير فى الناتج القومى الاجمالى فإن ذلك يعنى ثبات القوة الشرائية للنقود.

ويعتبر معامل الاستقرار النقدى من أهم المعايير التى تستعين بها المؤسسات الدولية عند دراسة التوازن المالى والاقتصادى والسياسات النقدية لبلد ما.

ومن المعروف أنه عند عدم تعادل التغير فى العرض النقدى مع معدل التغير فى التدفقات السلعية يتعرض الاقتصاد الوطنى لاختلالات بالغة الضرر فى صورة تضخم inflation ينعكس أثرها على ارتفاع الاسعار أو فى صورة انكماش deflation تنعكس آثاره فى صورة تدهور للأسعار أو انخفاض مستوى الانتاج أو تكدس المخزون السلعى أو ظهور عمالة عاطلة unemployment.

وتحدد نظرية إيرفارد فيشر Irvard Fisher العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود وفقاً للمعادلة التالية:

كمية النقود × سرعتها = حجم السلع والخدمات × متوسط الأسعار

$$MV = PT$$

حيث: M تمثل كمية النقود

V تمثل سرعة دوران النقود velocity

T كمية المبادلات (الناتج القومى من السلع والخدمات)

P المستوى العام للأسعار

$$\text{معدل الدوران Rate of turn over or (velocity)} = \frac{\text{الناتج القومى الاجمالى}}{\text{الرصيد النقدى}}$$

وفى الولايات المتحدة الامريكية كان الناتج القومى الاجمالى عام ٨٤ نحو ٣٦٦٠ بليون دولار وكان حجم العرض الكلى للنقود خلال ذات السنة ٥٤٠ بليون دولار، وهو ما يعنى أن متوسط سرعة التداول أو معدل الدوران لكل دولار فى المتوسط تم انفاقه على السلع والخدمات بلغ ٦,٨ مرة.

In 1984 with a GNP of $3660 Billion and an average money supply of $540 Billion during the year, the velocity of money was 7.78 per annum. This means that each Dollar on the average was spent about 6.8 times in purchasing goods and services during 1984.[1]

العرض الكلى للنقود

يتكون العرض الكلى للنقود Total money supply :

١. النقود المساعدة token money سواء كانت معدنية أو ورقية وهى التى تصدرها الحكومة ممثلة فى وزارة المالية.

٢. أوراق البنكنوت والتى تقوم بإصدارها البنوك المركزية وتتمتع بقوة ابراء غير محدودة.

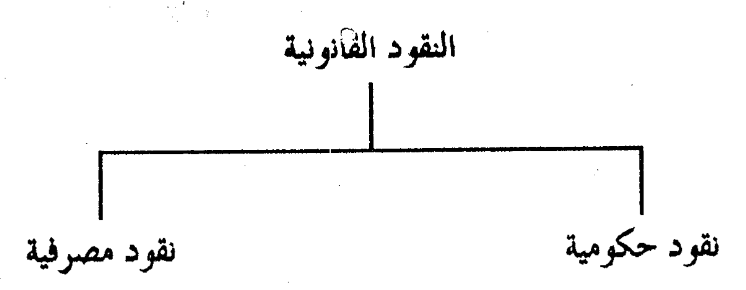
٣. النقود الكتابية أو ما يعرف بالحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية وهذه تصدرها البنوك التجارية فى صورة شيكات وتتمتع بالقبول العام فى التبادل.

ولا تمثل النقود المساعدة سوى نسبة ضئيلة للغاية فى العرض الكلى للنقود حيث أنها تتمتع بقوة ابراء محدودة رغم كونها جزء من النقود القانونية، بينما تحتل النقود الكتابية وهى التى تصرف بالحسابات الجارية مركزاً نسبياً يتزايد باستمرار مع تزايد درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة، إذ يجرى تداولها عن طريق الشيكات والتى تلقى قبولاً عاماً فى التداول وإن لم يكن لها صفة الالتزام ولذلك تشكل جزء من عرض النقود وتتوقف أهميتها على تطور الوعى المصرفى فى المجتمع.

---

(1) Money Bank and Credit IBID.

أما أوراق البنكنوت فتحتل مركزاً وسطاً بين الأنواع الثلاث فى التداول المتقدمة، بينما تحتل المركز الأول فى الدول المتخلفة اقتصادياً ويرى بعض الاقتصاديين أن النقود المصرفية بنوعيها تمثل أكثر من ٩٠٪ من العرض الكلى للنقود سواء فى البلاد المتقدمة أو المتخلفة اقتصادياً.



نقود حكومية

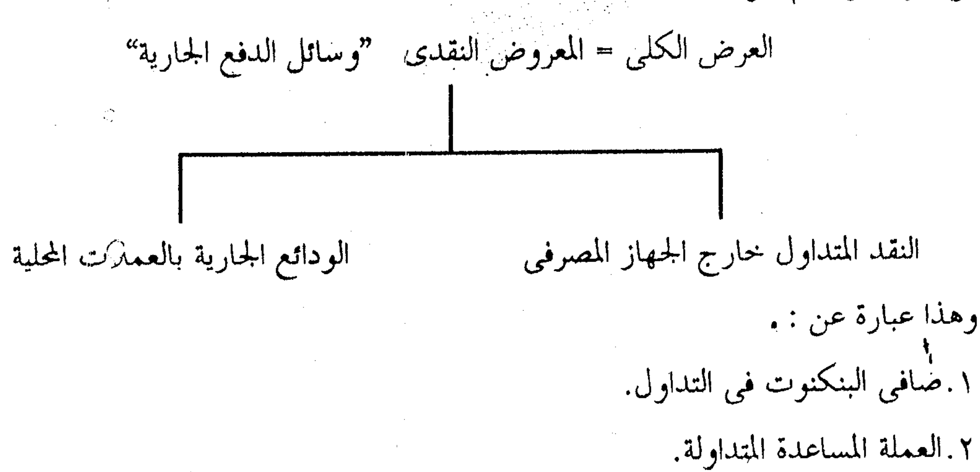
وهى نقود مساعدة معدنية وورقية وإن كان لها قوة ابراء محدودة.

نقود مصرفية

١. أوراق البنكنوت: وهى نقود قانونية ولها قوة ابراء غير محدودة.

٢. النقود الاختيارية: وهى نقود الودائع
وهى ذاتها النقود الكتابية
وهى ذاتها الودائع الجارية
وهى ذاتها الودائع تحت الطلب.

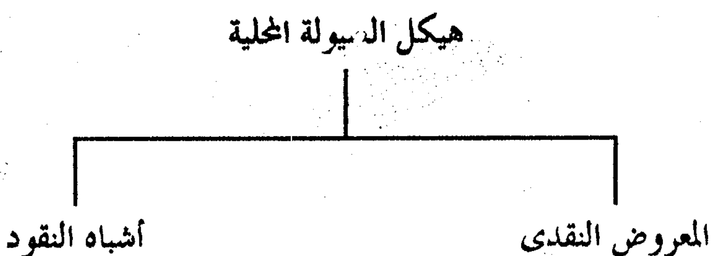
وسميت نقود الودائع نقوداً اختيارية لأنها ليست ملزمة للأفراد فى ابراء الذمة وللأفراد الحرية فى قبولها أو عدم قبولها.



وهذا عبارة عن :

١. صافى البنكنوت فى التداول.

٢. العملة المساعدة المتداولة.



المعروض النقدى

أ. النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى.

ب. الودائع الجارية بالعملة المحلية.

أشباه النقود

أ. الودائع غير الجارية بالعملة المحلية.

ب. الودائع الجارية بالعملة الأجنبية.

النقود الكتابية:

وهى ذاتها نقود الودائع أو الودائع الجارية وتتمتع هذه النقود بالقبول العام فى الوفاء بالإلتزامات.

إن قدرة البنوك على خلق نقود الودائع أعطت السلطات النقدية مرونة كبيرة فى تحديد العرض الكلى للنقود.

الودائع لأجل:

لا تعتبر نقوداً لأنها لا تتمتع بالقبول العام فى الوفاء بالإلتزامات إذ لا يمكن تحويلها بسرعة الى نقود قانونية إلاّ بخسارة عند الطلب ولذا تعد من أشباه النقود Near money أو Quasi money.

أشباه النقود

على الرغم أنه ليس أمراً مقبولاً عند جمهرة الاقتصاديين النقديين اعتبارها أحد مكونات العرض الكلى للنقود، نجد أنها قريبة جداً من النقود إذ يمكن تحويلها بعد ملء استمارة وفى فترة قصيرة للغاية الى نقود.

الجهاز المصرفى والتنمية الاقتصادية

لاشك أن عملية تكوين رأس المال Capital formation تعد واحدة من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية أو الاسراع بعملية التنمية

Capital formation is one of the most important prerequisites to economic development.

والمشكلة التى تواجه عملية التنمية هو عجز التراكم الرأسمالى عن تمويل التنمية.

ولهذا لم يكن مستغرباً أن تتناول أحد المراجع الأجنبية الهامة فى تمويل التنمية هذه القضية بقولها "أنه قد يكون مبالغة فى التبسيط أن ينظر الى التنمية الاقتصادية كمجرد مسألة لتجميع رأس المال فقط.[1]

It would be over-simplification to regard economic development as a matter of capital accumulation.

ذلك أن رأس المال يودى الى زيادة الاستثمار، والمزيد من الاستثمار يتطلب المزيد من المدخرات.

Capital increases by investment, and more investment requires more savings.

وتعتبر المدخرات المحلية من أكثر المصادر قبولاً من حيث إمكانية الاعتماد عليها كمصدر للإستثمار ولكسر حلقة الفقر الخبيثة.

Domestic savings are therefore, the more reliable source of investment to break the vicious circle of poverty and under development.

لذلك فإن الادخار يعتبر بلا خلاف بين الاقتصاديين المرحلة الأولى فى عملية تكوين رأس المال ، تليها مرحلة تجميع المدخرات بينما تتحصل المرحلة الثالثة فى تحويل المدخرات الى تجهيزات وسلع رأس المال.

وتظهر أهمية سوق النقد هنا بمعناها الضيق باعتبارها جزء من سوق المال بمعناها الواسع نتيجة تحقيق وفورات من مختلف قطاعات المجتمع سواء القطاع العائلى أو قطاع الأعمال العام أو الخاص وهذه الوفورات قد لا تحتاج اليها هذه القطاعات فى زمن معين وقد ترغب فى استثمار هذا الفائض بدلاً من الاحتفاظ به فى شكل أموال عاطلة أو خاملة فى حين أنه قد توجد على الجانب الآخر وحدات اقتصادية أخرى تعانى من عجز فى الموارد المالية وتسعى فى طلب هذه الفوائض لمواصلة نشاطها الاقتصادى خلال فترة زمنية معينة. ولذلك تلجأ الوحدات

---

(1) Leading issues in Economic Development 4. ed. Gerald M. Meier

ذات العجز فى الموارد المالية والتى تمثل جانب الطلب الى الوحدات ذات الطاقة المالية الفائضة وتمثل جانب العرض ويترتب على ذلك انتقال الأموال من قطاع الى آخر من خلال سوق النقد بمعناها الضيق ومن خلال سوق المال أيضاً بمعناها الواسع.

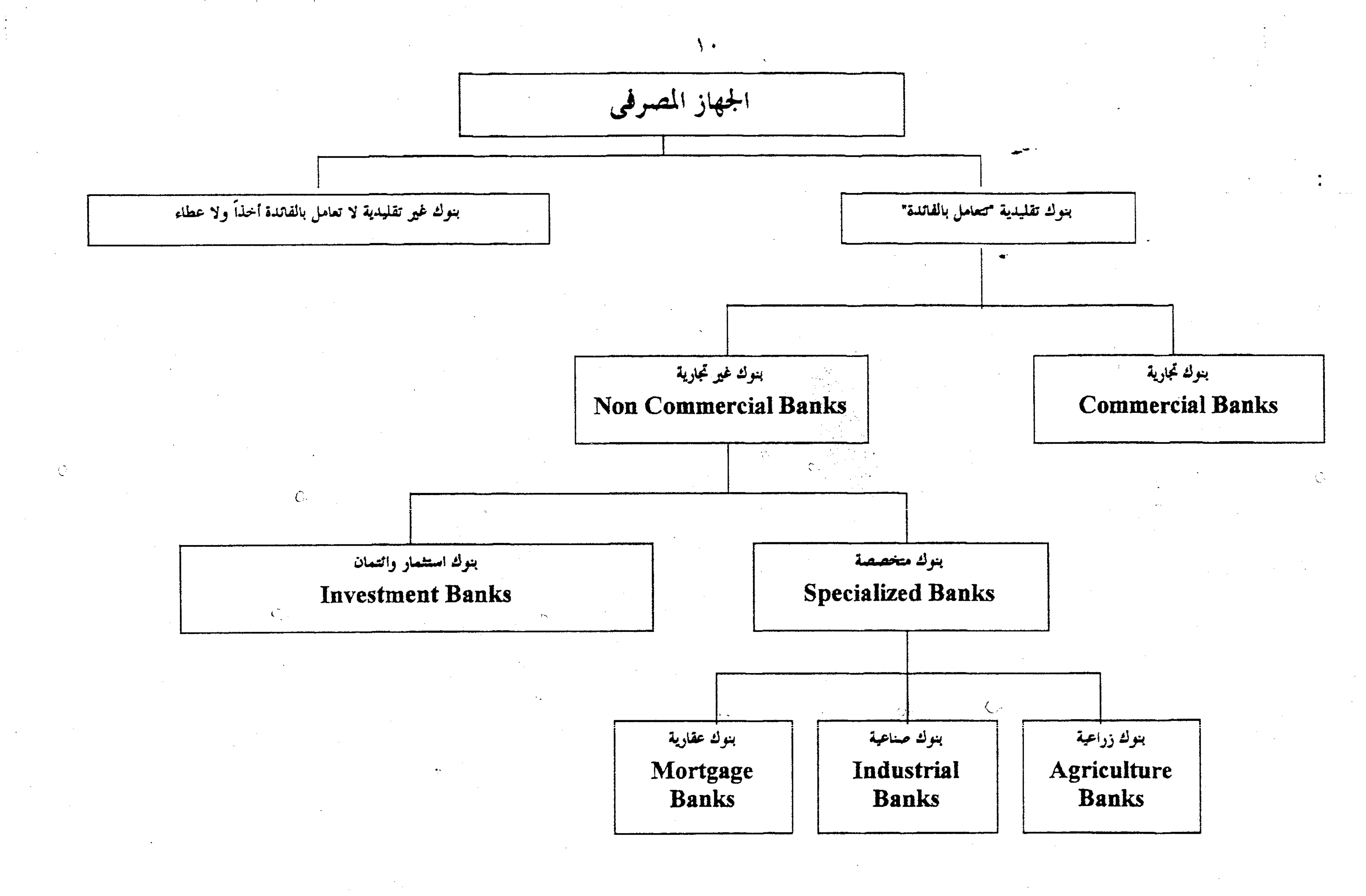
ونخلص من ذلك الى أن سوق النقد:

١. تعد أحد الآليات الهامة فى تجميع المدخرات الوطنية وتحريك رءوس الأموال من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة الى القطاعات ذات العجز فى الموارد المالية.

٢. أنها تمارس دوراً هاماً من خلال قيامها بهذا الدور تأثيراً محسوساً على مصادر الادخار فى مرحلة التجميع وعلى تخصيصه فى مرحلة التوظيف.

٣. تعد سوق النقد مصدراً رئيسياً لضمان تدفق الأموال وبغير انقطاع الى الجهاز الانتاجى.

٤. إن من أهم المشاكل التى تواجه الدول النامية ليس مسألة تجميع المدخرات فحسب، وإنما تواجهها أيضاً مشكلة سوء توجيه المدخرات حيث يستثمر جزءً كبيراً منها فيما يعرف بالاستثمارات السلبية والتى تتمثل فى شراء الأراضى وتشييد المبانى وشراء الذهب، وما إلى ذلك. فى حين أن الجهاز المصرفى يقوم أو يفترض به أن يقوم بتوجيه المدخرات فى مسارها الصحيح فى ظل رقابة شديدة من جانب البنك المركزى.



الجهاز المصرفى
بنوك تقليدية "تتعامل بالفائدة"
بنوك غير تقليدية لا تعامل بالفائدة أخذاً ولا عطاء
بنوك تجارية
Commercial Banks
بنوك غير تجارية
Non Commercial Banks
بنوك متخصصة
Specialized Banks
بنوك استثمار وائتمان
Investment Banks
بنوك زراعية
Agriculture Banks
بنوك صناعية
Industrial Banks
بنوك عقارية
Mortgage Banks

ما هية البنوك

تناول قادة الفكر الاقتصادى ومشاهير الكتاب فى مؤلفاتهم تعريف البنوك وماهيتها وكان من أهم التعريفات التى رأينا أن نعرض لها هنا ووقع اختيارنا لها التعريفات التالية:

- البنوك مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين الوحدات ذات الفائض (من المدخرين والمودعين) ووحدات العجز (وهم المقترضين) فتقوم بتسهيل انتقال الأموال من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات ذات العجز.
- وفى تعريف آخر: يعرف البنك التجارى أو بنوك الودائع عموماً بأنه المنشأة التى تتعامل فى الائتمان أو الدين.
- وفى تعريف آخر: تطلق كلمة مصرف أو بنك بصفة عامة على المؤسسات التى تتخصص فى اقراض واقتراض النقود.
- أما الموسوعة البريطانية، فقد عرفت البنك التجارى بأنه التاجر الذى يتعامل فى النقود وبدائل النقود كالشيكات أو الكمبيالات، وأن عمله الأساسى هو الاقتراض من الأفراد والشركات ونادراً الحكومات، بمعنى أن يتلقى الودائع من الجهات، ومن خلالها وكذا رأس ماله المملوك يقوم بعقد القروض ومنح الائتمان.

-A commercial banker is a dealer in money and substitutes for money such as checks, or bills of exchange. The basis of his business is borrowing from individuals, firms and occassinaly governments and receiving deposits from them. With these resources and also with his own capital the banker makes loans or extends credit.

- وأفضل التعريفات التى وقع اختيارنا عليها هى الموسوعة الألمانية والتى تناولت تعريف البنوك على الوجه التالى:
- البنوك مؤسسات للوساطة المالية، لا تمتلك الجزء الأعظم من الأموال التى توظفها ولكنها تستدينها من الآخرين والعلاقة بين البنك والعميل هى علاقة المدين بالدائن، فالبنك يعد مقترضاً للنقود التى أودعها لديه العملاء ويقرضها بدوره الى عملاء آخرين.

-The larger part of the funds they employ, but owe them in turn to others.
The relationship of the bank to customer is that of debtor and creditor.
The bank in effect borrows the money that is deposited with it by its clients and lends it to other clients.

ونخلص مما تقدم ومن دراستنا لطبيعة أعمال البنوك التقليدية أن البنوك التجارية مؤسسات للوساطة المالية لا تتدخل بطريقة مباشرة فى العملية الانتاجية، وإنما تتوسط بين المقرضين والمستقرضين فتقوم بتحويل الفوائض المالية من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة الى القطاعات ذات العجز فى الموارد المالية، ويتحصل دخل هذه البنوك فى الفرق بين ما تحصل عليه من فوائد من المقترضين وما تدفعه من فوائد للمقترضين. أما العمولات التى تتقاضاها مقابل الخدمات التى تقدمها فتمثل جزءً يسيراً للغاية.

البنك المركزى

يمثل البنك المركزى السلطة النقدية فى أغلب البلاد ويتربع على عرش الجهاز المصرفى ويتصدر قمته، وهو بنك وحيد إذ لا يمكن تصور وجود عدة بنوك مركزية تتولى ذات المهام من ناحية اصدار أوراق البنكنوت أو الاشراف على البنوك والرقابة على الائتمان ورسم السياسة النقدية والائتمانية والتحكم فى العرض الكلى للنقود بما يتفق وحجم النشاط الاقتصادى وحجم السلع والخدمات التى انتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة ولذلك فإن البنك المركزى يمثل سلطة وحيدة بغير منافس وعلى الرغم من أن وظيفة البنك المركزى فى الولايات المتحدة الأمريكية يتم القيام بها من خلال نظام الاحتياطى الفيدرالى Fedral Reserve System وأن هذا النظام يختلف عن الأنظمة الأخرى للبنوك المركزية حيث يتكون من اثنا عشر بنكاً اقليمياً Tewelve district Fedral Reserve banks منتشرة فى انحاء البلاد إلاّ انها كلها تعمل تحت رقابة مجلس المحافظين فى واشنطن Board of Governers in Washington. والبنك المركزى لا يتعامل مباشرة مع الجمهور لأنه بنك البنوك ومسئول عن تنفيذ السياسة النقدية القومية National Monetary Policy.

ويعد بنك ريكس Rik's Bank فى السويد أول البنوك المركزية التى انشئت فى العالم حيث أنشئ عام ١٦٥٠م. ومع ذلك يعتبر بنك انجلترا بنك الاصدار الأول الذى تولى وظائف البنك المركزى والذى يرجع اليه الفضل فى تطوير مبادئ وأساسيات الفن المصرفى المركزى The Art of Centeral Banking. وقد أنشئ بنك انجلترا سنة ١٦٩٤ بهدف تقديم القروض للحكومة فى مقابل التمتع بحق اصدار أوراق البنكنوت، إلاّ أنه بدأ يقوم منذ عام ١٨٢٦ بوظيفة بنك البنوك، باحتفاظه بالاحتياطيات النقدية لهذه البنوك وتقديمه للقروض لها عند الحاجة واستخدامه لأدوات السياسة النقدية للتحكم فى الائتمان.

ولذا فإنه بوسعنا القول أن البنك المركزى هو:

بنك الاصدار، وهو بنك الحكومة، وهو بنك البنوك، وهو بنك التحكم فى عرض النقود.

١- بنك الاصدار:

أما انه بنك الاصدار فلأن وظيفة اصدار النقود تمثل احدى الوظـائف الأساسـية التـى يقـوم بها البنك المركزى، بل ان البنك المركزى حتـى بدايـة القـرن العشـرين كـان يطلـق عليـه بنـك الاصدار.

وتمارس الدولة اشرافها ورقابتها على عملية اصدار البنكنوت عن طريق فرض قيـود قانونيـة لتنظيم هذه العملية وأهمها توفير غطاء نقدى معين للنقود الورقية المصدرة. وقد يكون الاصدار غير مقيد فيصبح البنك المركزى مطلق الحرية فى عملية الاصـدار ولا يخضـع البنـك لأيـة قيـود خاصة بالغطاء. ويتكون هذا الغطاء أساساً مـن الذهـب والسـندات الأجنبيـة وأذونـات الخزانـة والسندات الحكومية.

٢- بنك الحكومة:

أما انه بنك الحكومة فلأن الدولة منحته حق الاصدار ومن ثم فهـو يقـوم بـدور بنـك الحكومـة فضلاً عـن قيامـه بالخدمـات المصرفيـة الحكوميـة وامسـاك حسـاباتها، وكـذا ادارة الديـن العـام واصدار السندات والقيام بخدمتها من حيث سداد اقساطها ودفع فوائدها فضلاً عن قيامه بـدور النصح والمشورة فضلاً عن احتفاظه برصيد الدولة من الذهب والنقد الأجنبى.

٣- بنك البنوك:

أما انه بنك البنوك لأنه يقوم بتقديم الخدمات المصرفية للبنوك التجارية تمامـاً كمـا تقـوم البنـوك بتقديم الخدمات المصرفية للأفراد والمشروعات.

ولأنه بنك البنوك فان ذلك يقتضى:

احتفاظ البنوك التجارية بنسبة معينة من الأرصدة النقدية لدى البنك المركـزى وتحـدد هـذه النسبة بحكم العرف أو بقوة القانون وتتمتع هذه الأرصدة بالسيولة الكاملة وتمـاثل تماماً النقـود القانونية وهذه النسبة حالياً تبلغ ١٥٪. وترجع الحكمة من هذا الاجـراء لإمكـان عمـل تسـوية الدائنية والمديونية بين مختلف البنوك التجارية أى باجراء عمليـة مقاصـة فيمـا بينهمـا مـن خـلال Dealing Room فكل بنك من البنـوك التجاريـة قـد يتلقـى شـيكات مسـحوبة علـى البنـوك التجارية الأخرى وبدلاً من قيامه بصرف شيكاته مباشرة يقوم بايداعها فى حسابه لدى البنـك

المركزى حيث يقوم البنك المركزى باجراء التسويات عن طريق الاضافة أو الخصم من أرصدتها الدائنة لديه.

هذا فضلاً عن ضمان سيولة البنوك التجارية، كما أن هذه الأرصدة النقدية التى تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزى يستخدمها البنك فى تنظيم سياسة الائتمان والتحكم فيها، فكلما ارتفع الحد الأدنى لهذه النسبة قلت مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

٤- البنك المنظم للسياسة النقدية وعرض النقود

تعتبر هذه الوظيفة من اهم وظائف البنك المركزى على الاطلاق فى النظام المصرفى الحديث حيث يراعى البنك المركزى دائماً المواءمة بين المعروض النقدى واحتياجات النشاط الاقتصادى القومى وذلك على الوجه الذى قدمنا اليه عند التصدى لعرض النقود، ويستخدم البنك فى هذا الصدد عدد من الأدوات للتحكم فى عرض النقود.

أدوات الرقابة على الائتمانتستخدم كافة البنوك المركزية مجموعة من ادوات السياسة النقدية بغرض التحكم فى حجم الائتمان وتوجيهه الى مختلف القطاعات باستخدام اساليب وسياسات الرقابة المباشرة Direct Monetary Control والرقابة النقدية غير المباشرة Indirect Monetary Control، وقد يجرى الجمع بين السياستين.

وقد اتجه عدد كبير من الدول المتقدمة الى التخلى عن الرقابة المباشرة على الائتمان وتبعها فى ذلك عدد من الدول النامية منذ بداية التسعينات.

ومن أهم أدوات الرقابة المباشرة على الائتمان:

أ- ادوات الرقابة الكمية **Quantitive instruments**

١- نسبة الاحتياطى Reserve Requirement

٢- نسبة السيولة Liquidity Ratio

٣- اسعار البنك المركزى للاقراض والخصم Discount Rate

٤- اسعار الفائدة المدينة والدائنة Interest

٥- عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

١- نسبة الاحتياطى النقدى:

تعد من أهم أدوات البنك المركزى وأكثرها فعالية فى عملية تنظيم الائتمان والتحكم فى حجم الائتمان.

فنسبة الرصيد النقدى تعد من أهم المحددات الرئيسية لمقدرة البنك التجارى على خلق الائتمان.

فكلما ارتفعت هذه النسبة قلت المقدرة القصوى للبنك التجارى على خلق الائتمان والعكس صحيح.

ففى أوقات الكساد تهدف السلطات النقدية الى رفع مستوى النشاط الاقتصادى القومى ومن ثم يعمل البنك المركزى على زيادة العرض الكلى للنقود وتشجيع التوسع فى الائتمان، ويقتضى ذلك تخفيض نسبة الاحتياطى القانونى.

ويحدث العكس فى حالة تعرض الاقتصاد القومى لموجات تضخمية، ففى هذه الحالة يعمد البنك المركزى الى نقص العرض الكلى للنقود وذلك لتخفيض القوة الشرائية فى أيدى الأفراد، ومن ثم يقوم البنك المركزى برفع نسبة الاحتياطى القانونى، ويؤدى هذا الاجراء الى الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

٢- نسبة السيولة:

بالاضافة الى نسبة الاحتياطى النقدى القانونى فإنه يتعين على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تقدر الآن بنسبة ٢٠٪ من الودائع بالعملة الوطنية، ٢٥٪ من الودائع بالعملات الأجنبية، وذلك بغرض توفير قدر معين من السيولة للبنك يتمكن من خلاله من مقابلة طلبات الدفع نقداً وتتكون هذه النسبة من الأرصدة النقدية الكلية المتاحة وأذون الخزانة والأوراق التجارية، والهدف من استخدام هذه النسبة هو أيضاً تنظيم السياسة الائتمانية، ذلك أن ارتفاع هذه النسبة من شأنه الحد من قدرة البنك على التوسع فى منح الائتمان وتخفيض النسبة يحرر جزء من اصول البنك ويمكن للبنك عن طريق اعادة خصمها لدى البنك المركزى الحصول على موارد نقدية اضافية يتوسع من خلالها فى منح الائتمان.

٣- اسعار البنك المركزى للاقراض والخصم:

سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة، أو الثمن الذى يتقاضاه البنك المركزى مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية فى المدة القصيرة وتلجأ البنوك التجارية الى البنك المركزى لأعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكمبيالات، بمعنى أن يحل البنك المركزى محلها فى الدائنية مقابل أن يقدم لها السيولة اللازمة. ويستخدم الخصم

للتأثير على حجم الائتمان ايجاباً وسلباً. فينخفض السعر اذا كان البنك المركزى راغباً فى زيادة حجم الائتمان ويلجأ الى رفع السعر اذا كان راغباً فى تغيير قدرة البنوك على منح وخلق الائتمان.

٤- سياسة السوق المفتوحة:

تمثل ادوات عمليات السوق المفتوحة فى الانظمة المصرفية والنقدية الجديدة أهم أدوات البنك المركزى وأكثرها فعالية ويقصد بها دخول البنك المركزى بائعاً ومشترياً للأوراق المالية الحكومية فى سوق الأوراق المالية بهدف التأثير المباشر فى حجم العرض الكلى للنقود بما يتفق ومستوى النشاط الاقتصادى "المرغوب فيه" ولكى يقوم البنك المركزى بهذا الدور يتعين أن يكون لديه محفظة كبيرة للأوراق المالية الحكومية من السندات والأذون. وتعتبر البنوك التجارية أهم عناصر السوق النقدية، فما كان البنك المركزى بائعاً- رغبة منه فى امتصاص فائض السيولة لدى البنوك وتقليص العرض الكلى للنقود- الاّ وكانت البنوك مشترية، وما كان البنك المركزى مشترياً- رغبة منه فى منح المزيد من الأموال بغرض زيادة العرض الكلى للنقود وكذا توظيف فائض السيولة لدى البنوك- إلاّ وكانت البنوك التجارية بائعة.

واذا كان البنك المركزى يلجأ من خلال استخدام سعر الاقراض والخصم للتأثير مباشرة على السيولة النقدية لدى البنوك بهدف التأثير على سيولة السوق، فإن البنك المركزى يقوم بالتأثير على سيولة البنوك من خلال السوق.

وتمثل الأدوات الثلاث السابقة الأدوات الكمية الرئيسية ضمن أدوات الرقابة المباشرة التى يستخدمها البنك المركزى فى التحكم فى الائتمان وبجانب هذه الأدوات هناك أداة أخرى هى: .

٥- الاقناع الأدبى

والذى يقوم على أساس اقناع البنوك بالسياسة الائتمانية التى يهدف الى تنفيذها ويعتمد البنك فى تنفيذ هذه الأداة على مركزه الأدبى والذى يستمده من كونه بنك البنوك والمقرض الأخير لها عند الضرورة والمسئول عن تنظيم السياسة الائتمانية والتحكم فى حجم الائتمان وقد يتخذ الاقناع صورة تبادل الرأى بشكل غير رسمى مع القائمين على البنوك التجارية.

ب- أدوات الرقابة النوعية

بينما يركز الجانب الكمى على مستوى أو حجم الائتمان دون الاهتمام بمكوناته يهتم الجانب النوعى أو الكيفى بتمويل انشطة معينة بمعنى تخصيص المعروض من الائتمان بين مختلف الانشطة والاستخدامات. ويتخذ التحكم النوعى اشكالاً متعددة منها تحديد حصص مختلفة لأنواع الغروض، تحديد اسعار متباينة للفائدة حسب نوع الائتمان.

وبينما تتميز سياسة الرقابة المباشرة على الائتمان بمرونة القرارات التى تلزم وحدات الجهاز المصرفى بتنفيذها وإمكان تعديلها إلاّ أن الرقابة المباشرة بدأ التخلى عنها فى ظل التطورات الاقتصادية أو التخفف منها من جانب الدول النامية أيضاً وبدأ التوجه نحو الرقابة غير المباشرة.

مقومات

اهم مقومات الرقابة غير المباشرة

- وجود جهاز مصرفى قوى يقوم بتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية وتحمل أية صدمات تنشأ من جراء اتباع هذه السياسات.
- استخدام البنك المركزى لأدوات الرقابة المانعة Protective Supervision والتى تساعد على اكتشاف الاخطاء التى تحدث بالمراكز المالية للبنوك أو الانشطة التى تقوم بتمويلها فى موعد مبكر.

البنوك التجارية:

- قدمنا خلال هذا العرض مجموعة من التعريفات التى تتعلق بماهية البنوك التجارية ووظائفها.
- وقد رأينا أن نضيف الى التعريفات المتقدمة ونحن بصدد التعرض للبنوك التجارية ما نصت عليه المادة ١٥ من قانون البنك المركزى رقم ١٢٠ لسنة ٧٥ والتى تعرف البنوك التجارية على النحو التالى:
- البنوك التجارية هى البنوك التى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد المصرى وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى انشاء المشروعات بما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقاً للأوضاع للبنك المركزى.

- ونخلص من ذلك أن وظيفة البنك أساساً هى قبول الودائع ومنح القروض.Accepting deposits and granting loans وأنها تقوم فضلاً عن ذلك بالعديد من الخدمات للعملاء مثل اصدار بطاقات الائتمان، تأجير الخزائن الحديدية، اجراء التحويلات النقدية واصدار الشيكات السياحية وعمليات الصرف الاجنبى وتحصيل الفواتير وادارة محافظ الأوراق المالية وضمان تغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية ولكن تظل أخطر وظائفها هى خلق النقود أو صناعة النقود، وهذا من أهم ما يميز البنوك التجارية "أو بنوك الودائع" عن غيرها من مؤسسات الائتمان كبنوك الاستثمار وبنوك الادخار.

خلق نقود الودائع

لقد اصبح فى استطاعة النظام المصرفى أن ينشئ من النقود المصرفية عدة اضعاف ما يتوافر لدى البنوك من احتياجات.

أما عن كيفية خلق الائتمان أو نقود الودائع أو صناعة النقود بواسطة هذه البنوك نتناول المثال التالى:

نفترض أن زيداً أودع مبلغ ١٠٠٠ جم لدى بنك مصر، ولما كان بنك مصر يعلم أن تأمين مركزه المالى لا يقتضى سوى أن يحتفظ بنسبة ٢٠٪ من المبالغ المودعة لديه (بافتراض أن نسبة الاحتياطى النقدى الى الودائع ٢٠٪) فسيعمل البنك على توظيف مبلغ ٨٠٠ جم تمثل صافى المبلغ بعد خصم الاحتياطى النقدى أو باستثمار هذا المبلغ فى شراء أوراق مالية من "بكر". وإذ يتعامل بكر مع بنك الاسكندرية فسيودع مبلغ ٨٠٠ جم لدى البنك الأخير والذى لن يحتفظ لديه بما يزيد أيضاً على ٢٠٪ من هذا المبلغ موظفاً لباقى المبلغ وقدره ٦٤٠ جنيهاً فى خصم كمبيالة لعمرو. ولما كان لعمرو حساب جارى لدى بنك القاهرة فسوف يفضل ايداع المبلغ لدى البنك الاخير، ويصبح أيضاً بوسع بنك القاهرة أن يوظف ٨٠٪ من المبلغ أى ٥١٢ جنيهاً فى اقراض "يوسف" وهكذا تتوالى العمليات وتتزايد حجم الودائع فى كل دورة من الدورات على النحو المبين بعد:

	المبلغ المودع بالجنيهات	المبلغ الذى تم توظيفه	احتياطى النقدى
الدورة ١	١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠
الدورة ٢	٨٠٠	٦٤٠	١٦٠
الدورة ٣	٦٤٠	٥١٢	١٢٨
الدورة ٤	٥١٢	٤١٠	١٠٢
الدورة ٥	٤١٠	٣٢٨	٨٢
	٣٣٦٢	٢٦٩٠	٦٧٢

وقد استبان لنا مما تقدم تضخم حجم الودائع بعد الدورة الخامسة ليصل الى ٣٣٦٢ جنيه مقابل ١٠٠٠ جنيه حجم الوديعة الأصلية أما الودائع الأخرى فتمثل ودائعة مشتقة خلقتها البنوك من خلال قيامها بدورها فى صناعة النقود.

ومن المفيد الاشارة هنا الى أن البنوك التجارية تمنح ائتمانها بطريقتين مختلفتين:

الطريقة الأول: أن يقوم البنك بدفع قيمة القرض للمقترض مرة واحدة او على دفعات، فى شكل نقود قانونية من كمية النقود القانونية التى تكون فى حوزته من قبل، وفى هذه الحالة يكون كل ما يحدث هو مجرد عملية نقل مبلغ من النقود من حوزة البنك الى حوزة المقترض دون أن يطرأ اى تغيير على اجمالى كمية النقود المعروضة التى كانت موجودة قبل هذه العملية.

الطريقة الثانية: أن يقوم البنك باعطاء المقترض الحق فى السحب عليه مبالغ فى حدود قرضه وذلك بواسطة الشيكات أو الحوالات، ويمكن للمقترض استخدام هذه المبالغ بواسطة الشيكات والحوالات فى تسديد قيمة السلع والخدمات التى يريد الحصول عليها تماماً كما لو استخدم النقود القانونية.

وهنا نجد أن مجموعة من المدفوعات تمت دون استخدام النقود القانونية وذلك باستخدام نقود أخرى خلقها البنك هى نقود الودائع.

ولا شك أن نقود الودائع تمثل قوة شرائية يمكن أن تتداول من حساب لآخر وهو الأمر الذى يساهم فى انسياب العملية الانتاجية.

وتعتمد البنوك التجارية على حقيقة مؤداها ان نسبة المسحوبات من النقود القانونية فى ظل الظروف العادية عادة لاتتجاوز ١٠٪ من مجموع الودائع وقد تقل هذه النسبة عن ذلك.

البنوك المتخصصة

أما البنوك المتخصصة غير التجارية فتعرفها المادة ١٦ بأنها التى تقوم بالعمليات المصرفية التى تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادى وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها والتى لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أنشطتها الاساسية.

بنوك الاستثمار والأعمال

عرضنا من خلال دراسة لنا عن انشاء منتدى مالى Financial club للبنوك التجارية فى مصر بالنقد الشديد ورأينا من خلال هذه الدراسة أن تطوير الفكر المالى والاقتصادى يفرض على البنوك التجارية أن تساهم مساهمة ايجابية فى عملية التنمية الاقتصادية وأن تتجاوز مرحلة الفكر التقليدى الذى حصر وظائف البنوك فى تقديم الائتمان قصير الأجل وبعض الخدمات

المصرفية الأخرى، ذلك أن الفكر التقليدى فكر تاريخى لا يقدم حلاً حاسماً لمشاكل التنمية الاقتصادية التى تنوء بضخامة أعبائها الدول الأخرى فى النمو.

وكان على الجهاز المصرفى فى مصر أن يتحمل المسئولية فى تغيير وجه مصر الاقتصادى بما يتفق ومكانتها وإمكاناتها وبما تملكه من وسائل تمكن من تنمية المدخرات وتوظيفها فى استثمارات فعلية وانشاء المشروعات الانتاجية التى تتطلبها خطة التنمية الاقتصادية، وأشرنا الى أن تجربة بنوك أوربا الغربية متمثلة فى ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والتى استخدمت التمويل طويل الأجل فى تدعيم الصناعات الناشئة وأقامت العديد من الشركات الصناعية وأمدتها بما يلزمها من أموال هو نفس الدور الذى اهتدى اليه طلعت حرب رحمه الله والذى قاد حركة النهضة الاقتصادية الحديثة فى مصر عن طريق بنك مصر وشركاته.

وقد تعرضنا بالنقد لبنوك الاستثمار وأشرنا الى أنه اذا كان الهدف الرئيسى من انشائها والداعى لوجودها هو تأسيس المشروعات الانتاجية وتوظيف اموالها فى الأوراق المالية وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار فقد ثبت أن اهتمام هذه البنوك قد اقتصر غالباً على تمويل التجارة الخارجية وأن استثمارات هذه البنوك عام ١٩٨٠ لم يتجاوز ٤,٧٪ من جملة استثمارات بنوك القطاع العام رغم ضآلة هذه الأخيرة..

وقد عرفتها المادة ١٧ بأنها "التى تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومى، ويجوز لها أن تنشئ فى هذا المجال شركات الاستثمار أو شركات أخرى تزاول أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة كما يكون لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية.

اجمالى المراكـز الماليـة للبنـوك

(القيمة بالمليـون جنيه)

	البنوك التجارية	بنـوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	اجمالى البنوك يونية ٩٦	اجمالى البنوك يونية ٩٧
	فى نهـايـة يـونيـــة ١٩٩٧				
نقديـــة	٢٨٤٠	٣٢٨	٤٢	٢٩٨٤	٣٢١٠
أوراق مالية واستثمارات	٤٧٠٩٨	٥٧٢٧	٢٦٣	٤١٤٧٠	٥٣٠٨٨
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٢٦٢٥٢	٦٦٢٨	٥١	٣٢٦٩٤	٣٢٩٣١
أرصدة لدى البنك المركزى	٢٧٣٨٥	٢٥٦٤	١٨٣	٢٥٧٣٤	٣٠١٣٢
أرصدة لدى البنوك المحلية	٩٥٥٠	٢٨٦١	٦٥	١١٩٦٩	١٢٤٧٦
أرصدة الاقراض والخصم	١١٦٦٥٤	١٩٨٥١	١٥٦٨٤	١٢٨٨٢٦	١٥٢١٨٩
أصول أخرى	١٢٠٩٠	٣٩٩٥	١٩٠٨	١٧٤٤١	١٧٩٩٣
(الاصول = الخصوم)	٢٤١٨٦٩	٤١٩٥٤	١٨١٩٦	٢٦١١١٨	٣٠٢٠١٩
راس المال	٦٠٦٧	٢٤٤٦	٦٢٤	٨٣٥٨	٩١٣٧
الاحتياطيات	٣٣٠٧	٧٩٤	٣٣٤	٣٦٠٧	٤٤٣٥
المخصصات	١٦٦١٧	٣٠٠٤	١١٢٣	١٧٩١٠	٢٠٧٤٤
قروض وسندات	٢٢٢٦	١١٠٨	١٤٧٣	٣٣٢٩	٤٨٠٧
التزامات قبل البنوك فى الخارج	٣٨٥٢	٢٩٦٢	–	٢٧٩٣	٦٨١٤
التزامات قبل البنك المركزى	٩٠٥٨	٥٩٨٧	٢١٥٢	١٦٦٤٦	١٧١٩٧
التزامات قبل البنوك المحلية	٥٩٩٢	٢٨٦٤	٣١٠٣	١١٤٢٩	١١٩٥٩
الودائع	١٧٦١٤٣	١٧٨٦٤	٦٥٦٧	١٧٤٨٥٨	٢٠٠٥٧٤
خصوم أخرى	١٨٦٠٧	٤٩٢٥	٢٨٢٠	٢٢١٨٨	٢٦٣٥٢

بالقاء نظرة على اجمالى المراكز المالية للبنوك، فسوف يستلفت نظرنا أن نسبة الاقراض والخصم حققت زيادة بمقدار ٢٣,٤ مليار جنيه وبنسبة ١٨,١٪ لتصل الى ١٥٢١٨٩ مليار جنيه مقابل ١٢٨٨٢٦ مليار جنيه للعام السابق فى ١٩٩٧/٦/٣٠.

بينما ترتفع الأهمية النسبية للقروض الى ٥٠,٣٪ من جملة المركز المالى مقابل ٤٩٪ للعام السابق.

ومن زاوية أخرى نجد ان نسبة القروض الى الودائع بلغت ٧٥,٨٧٪ وهو ما يعنى أن التوظيف يتم فى حدود النسب المقررة قانوناً وأن النشاط الاقتراضى يتقدم كافة أنشطة البنك بوصفه النشاط الرئيسى لها.

وإذا نظرنا إلى وظيفة البنك بصفته وسيطاً بين المقرضين والمستقرضين استبان لنا أن النشاط الإقراضى يتقدم كافة أنشطة البنك بوصفه النشاط الرئيسى لها.

وإذا نظرنا إلى الدور الذى تقوم به البنوك التجارية وبنوك الأعمال من حيث استقطاب المدخرات وتحولها من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة إلى القطاعات ذات العجز فى الموارد المالية استبان لنا أهمية النشاط الاقراضى فى تمويل عمليات التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادى.

وإذا نظرنا إلى قوائم نتائج الأعمال للبنوك استبان لنا أن نسبة كبيرة من الفائض كانت نتاج النشاط الاقراضى والذى يتمثل فى الفرق بين الفوائد المحصلة على القروض الممنوحة للعملاء، والفوائد المدفوعة على الودائع أى الأموال المقبولة من العملاء، الأمر الذى يستفاد منه أن القروض تمثل أكثر وجوه التوظيف جاذبية فى قطاع البنوك.

وإذا أخذنا فى الاعتبار أن أهم معايير الكفاءة التشغيلية والتى يمكن الحكم بمقتضاها على مستوى كفاءة البنك فى ادارة أعماله يتم احتسابها على أساس الفرق بين نسبة الفوائد المحصلة إلى القروض الممنوحة للعملاء، ونسبة الفوائد المدفوعة إلى ودائع العملاء، بلغنا درجة من القناعة أن المحصلة النهائية لعملية الاقراض والاقتراض هى الشغل الشاغل لادارة البنك التى تسعى لاثبات نجاحها.

ولذلك نجد أن كافة الحكومات تتدخل من خلال البنوك المركزية فى تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية حتى تتلافى الآثار الناتجة عن زيادة المعروض النقدى أى الطلب الكلى، دون أن يصاحب ذلك زيادة على الجانب الآخر فى حجم السلع والخدمات أى العرض الكلى أو الناتج المحلى الاجمالى. فالافراط فى اصدار البنكنوت أو زيادة حجم الائتمان المصرفى عند مستويات منخفضة لسعر الفائدة يترتب عليه حدوث موجات تضخمية.

وقد تعمد السلطات النقدية إلى خفض أسعار الفائدة للتشجيع على الاقتراض ولبعث حالة من الانتعاش فى النشاط الاقتصادى فيما يطلق عليه سياسة النقود الرخيصة Cheap Money، وعلى النقيض من ذلك تلجأ البنوك المركزية إلى تقييد الائتمان والحد منه ورفع سعر الفائدة كوسيلة لمحاربة التضخم من جانب السلطات النقدية فيما يعرف بسياسة Tight-Money أو Dear Money أى النقود الصعبة.

فى حين أن الاستثمار فى الأوراق المالية والأذون لم يتجاوز ١٧,٦٪ من جملة الأصول فى ١٩٩٧/٦/٣٠ رغم تصاعد الاستثمارات فى الأوراق المالية والأذون لتصل الى ١٤,٦ مليار جنيه مقابل ٣,١ مليار جنيه للعام السابق وهو الأمر الذى يعكس تهافت البنوك على اذون الخزانة من ناحية وشروعها فى تكوين محافظ كبيرة للأوراق المالية من ناحية أخرى.

البنوك الاسلامية (غير التقليدية)

شهدت السبعينات مولد البنوك الاسلامية التى ولجت ساحة المال والمعاملات ممولة ومشاركة وصانعة للنماء. والمثير حقاً أنه قد تجاوز الاقبال على هذه البنوك توقعات المحللين بل وآمال المؤسسين وقد يكون من المفيد الاشارة الى أنه قد سبق ولوج البنوك الاسلامية الى هذا المجال تحت شعار بنوك الادخار المحلية والتى بدأت عام ٦٣ بانشاء بنك ادخار ميت غمر و لم يمضى سوى عامين حتى بلغ عدد بنوك الادخار فى مصر تسعة بنوك اسلامية خرجت الى حيز الوجود تحت عباءة بنوك الادخار المحلية.

وقد استهدفت هذه البنوك تنمية الوعى الادخارى لدى المواطنين والمشاركة الفعلية فى عملية التنمية الاقتصادية وعدم التعامل بالربا (الفائدة) أخذاً ولا عطاء.

والبنوك الاسلامية بنوك متعددة الوظائف فهى تؤدى دور البنوك التقليدية ولكن وجه الخلاف أنها تقدم التمويل على أساس تحمل المخاطر والمشاركة فى النتائج وتربطها بعملائها سواء كانوا مساهمين أو مستثمرين فى علاقة مشاركة ومضاربة وليست علاقة دائنية ومديونية كما هو الحال فى البنوك التقليدية.

وتشارك البنوك الاسلامية فى عملية التكوين الرأسمالى من خلال قيامها بتمويل الصناعات الصغيرة والحرفيين بالأموال من خلال نظام المشاركة.

والأصل فى الرقابة على النشاط فى البنوك الاسلامية أنها رقابة ذاتية فإلى جوار الرقابة الشرعية التى تمارسها السلطة توجد بجانبها رقابة أشد (هذا ما ينبغى أن يكون) وهى رقابة ضمير المسلم امتثالاً لقوله تعالى: "وهو معكم أينما كنتم"

وأهم أدوات البنوك الاسلامية:

- المضاربة (بمفهومها اشرعى وليس التقليدى).
- المشاركة.
- المرابحة.

دور البنوك فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى

تم الالتزام بسياسة نقدية انكماشية تعتمد على قيام البنك المركزى بضبط السيولة المحلية من خلال أساليب الرقابة النقدية غير المباشرة وذلك على النحو التالى:

١. تم استبدال سياسة الرفع التدريجى المباشر لسعر الفائدة بسياسة تقوم على التأثير غير المباشر من خلال اصدار اذون الخزانة بأسعار فائدة معومة كوسيلة لامتصاص فائض السيولة بحيث يتحدد سعر البنك المركزى للإقراض والخصم اسبوعياً بنسبة تزيد ٢٪ من متوسط اسعار الفائدة على الأذون خلال نفس الأسبوع مع ترك الحرية للبنك لتحديد أسعار الفائدة التى يتعامل بها.

٢. تم وضع حدود للتوسع الائتمانى خلال فترة انتقالية تقييد الائتمان ثم الغاؤها بالنسبة لعملاء القطاع الخاص فى مرحلة أولى وشركات القطاع العام فى مرحلة تالية بعد أن أسفر ارتفاع اسعار الفائدة عن الأثر الانكماشى المطلوب.

٣. تم الزام البنوك بمعيار كفاية رأس المال وفقاً للأساس الموحد المقرر من لجنة بازل

٤. توحيد سعر الصرف وتحريره وإباحة التعامل فى النقد الاجنبى خارج البنوك خلال شركات الصرافة.

٥. الزام البنوك بتحقيق التوازن من اصولها وخصومها بالعملات الاجنبية.

٦. استتبع ذلك صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ٩٣ بمنح فروع البنوك الاجنبية الحق فى التعامل بالجنيه المصرى.

٧. تم فى يوليو ٩٣ منح الحرية لشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال للتعامل مع كافة البنوك دون قيود و لم تكن هذه الحرية متاحة من قبل للتعامل مع غير بنوك القطاع العام.

٨. اقتضى التوجه عن توحيد سعر الصرف وتوحيده تكوين احتياطيات ضخمة من النقد الاجنبى بما يبيح للسلطات النقدية امكانية التدخل للعمل على استقرار قيمة العملة الوطنية ومواجهة احتمالات المضاربة.

٩. اقترنت محاولة التقويم الجزئى لسعر صرف الجنيه المصرى عام ٨٧ باتجاه البنك المركزى لتكوين احتياطى النقد الاجنبى بالزام البنوك المعتمدة بالاحتفاظ لدى البنك المركزى بنسبة ٣٪ من ودائع العملاء بالعملة الاجنبية والحصول فى مقابلها على جنيهات مصرية فى نطاق مبادلة عملة بعملة.

ولضمان نجاح التجربة الجديدة لتوحيد وتحرير سعر الصرف اعتباراً من اكتوبر ٩١ التزم البنك المركزى بموجب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولى بتدعيم احتياطياته من النقد الاجنبى وفقا لجدول زمنى يتم متابعته كل ٣ شهور.

- تم ادماج السوق غير الرسمية للعملة فى السوق الرسمية من خلال السماح بالقيام بعمليات الصرف الاجنبى من خلال شركات الصرافة.
- وقد توافق تحرير سعر الصرف مع زيادة الحصيلة من النقد الاجنبى مما أدى الى تدعيم الاحتياطيات لدى البنك المركزى. وترجع زيادة الحصيلة الى:

١- زيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فى اعقاب حرب الخليج.

٢- اعفاء مصر من جزء من مديونيتها الخارجية.

٣- التهافت على الجنيه المصرى من قبل الراغبين فى توظيف أموالهم فى أذون الخزانة المصرية والتنازل عن العملات الاجنبية التى فى حيازتهم للإستفادة من الفجوة الشاسعة بين سعر الفائدة على العملات الاجنبية وسعر الفائدة على اذون الخزانة ذات الفوائد المرتفعة والتى بلغ سعرها نحو ٢٠٪ نقابل نحو ٦٪ على الدولار الأمريكى.

٤- حفاظاً على سعر الصرف بلغ صافى مشتريات البنك المركزى من النقد الاجنبى خلال عامى ٩٢/٩١ ، ٩٣/٩٢ نحو ٨,٦ مليار دولار وأدت تلك الممارسات الى زيادة صافى احتياجاته من النقد الاجنبى من ٦,٣ مليار دولار فى نهاية مارس ٩١ الى ١٤,٩ مليار فى نهاية يوليو ٩٣.

نمط توظيف البنوك لمواردها

نما التوجه من قبل البنوك التجارية فى توظيف الجزء الأكبر من ودائعها بالعملة الأجنبية فى شكل ايداعات لدى البنوك فى الخارج لترتفع من ٦٠٪ فى يونيو ٩٠ الى نحو ٨٥٪ من جملة تلك الودائع فى يونيو ٩٣ ثم الى نحو ٩٣٪ من جملة الودائع بالعملات الاجنبية فى ٩٧/٦/٣٠ وقد بلغت جملة ايداعات البنوك العاملة فى مصر لدى الخارج نحو ٣٢,٩ مليار جنيه فى ٩٧/٦/٣٠ مقابل نحو ٣٢,٧ مليار جنيه للعام السابق، ٣٥,٢ مليار جنيه فى يونيو ٩٣ من جملة ٣٨ مليار جنيه تمثل جملة الودائع.

دور الجهاز المصرفى فى فترة الانفتاح

شهدت فترة الانفتاح الاقتصادى فى مصر تطورات ائتمانية خطيرة . فقد غضت الرئاسات العليا فى بعض البنوك الطرف عن المقاييس والمعايير العلمية لمنح الائتمان ، وفرطت فى الحصول على القدر المناسب من الضمانات ، بل وتجاوزت فى بعض الاحيان عن الحصول على الضمان ، أو أكتفت بالضمان الشخصى . وأفرطت فى منح الائتمان بملايين الجنيهات أو الدولارات ، ومنحت الائتمان لاشخاص ومنشآت لم يكن لهم ماض معروف فى مجال الاقتصاد والتجارة وقد أدى كل ذلك إلى نتائج وخيمة لم يسلم منها بنك من البنوك التى وقعت فيها تلك التجاوزات . من هذه النتائج أن أغلب هؤلاء المدينين توقفوا عن إداء ماعليهم . وحصلت البنوك على أحكام قضائية ضدهم ولكن لم تجد ما تحجز عليه أو وجدت النذر اليسير . وعمد كثير من هؤلاء المدينين إلى تهريب ما لديهم من أموال إلى الخارج ، وعاشوا يستمتعون بها فيما وراء البحار وأصبحت الديون المستحقة عليهم ديوناً معدومة . وبعض هؤلاء حوكموا وثبتت مسئوليتهم جنائياً عن عمليات استيراد ضارة بالمصلحة العامة وبالصحة العامة ومع ذلك تعذر القبض عليهم وتسليمهم للعدالة رغم أنهم ليسوا لاجئين سياسيين والسبب فى ذلك هو أنه من السهل عليهم التأثير على سلطات الدولة التى يعيشون فيها خاصة وأنها مستفيدة من استثمار الملايين التى نقلوها إليها أى أنها استفادت من جرائمهم . وحتى اذا وجدوا التسليم أمراً محتملاً فانهم ـ كسائر اللصوص ـ سرعان ما يلجأون إلى وكر دولى آخر وهكذا. هذا ونكاد لانقرأ عن إجراءات جدية اتخذت نحو القبض على هؤلاء الاشخاص من جانب السلطات فى مصر .

دور البنوك فى الخصخصة :

بدأت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٩٠ فى طرح بعض أصول القطاع العام للبيع . وقد تم الأمر فى البداية على نطاق محدود ، بحيث اقتصر حجم الأصول المطروحة للبيع فى عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ على نحو ١ر٢ مليار جنيه ارتفعت إلى نحو ٣ مليارات خلال عام ١٩٩٢/٩١ .

وفى إطار الاستعداد للمباحثات مع صندوق النقد والبنك الدوليين الرامية إلى اسقاط نسبة ١٥٪ من المديونية الخارجية لمصر أعلنت الحكومة فى فبراير ١٩٩٣ برنامجها التفصيلى للاسراع بعملية الخصخصة . وتمثل هذا البرنامج الذى يغطى خمسة سنوات فى طرح ما لايقل عن ٢٠ شركة سنويا للبيع الجزئى أو الكلى مع فتح باب الشراء دون حد أقصى للمصريين والأجانب أيا كانت طبيعة وموقع المشروع المباع فيما عدا سيناء التى يقتصر بيع مشروعاتها وفنادقها على

(١٨) قانون البنوك رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ - مادة ٣٧ مكرر

المصريين.

هذا الاتجاه للاسراع بالخصخصة وفتح الباب أمام رأس المال الدولى لتملك الأصول المطروحة للبيع كان يسير جنبا إلى جنب مع السماح بمبادلة المديونية الخارجية لمصر بأصول انتاجية عبر آلية ال Debt / Equity Swap (١٩).

ويتحليل قائمة المشروعات الخمسة وثمانين المطروحة للبيع خلال الفترة ٩١/١٩٩٢-٩٣/١٩٩٤ يتضح أن برنامج الحكومة للخصخصة يقوم على ما

---

(١٩) ترتبط هذه الآلية بقيام احد الدائنين ببيع جزء من مديونيات مصر المستحقة له فى السوق الدولية بخصم ، ويتفاوض الدائن الجديد مع مصر للحصول على مستحقاته بكامل قيمة الدين او بخصم اقل مما اشترى به . وفى مقابل ذلك يفتح له حساب بالجنيه المصرى – سواء فى البنك المركزى او احد البنوك التجارية – بالمعادل لمستحقاته وفقاً لسعر صرف مميز ، بما يتيح للدائن الجديد تحقيق مكاسب مزدوجة من خلال الفرق بين الخصم الذى اشترى به الدين والقيمة التى تلتزم مصر بسدادها من ناحية، ثم من خلال الفرق بين سعر الصرف السائد وسعر الصرف المميز الذى يتم به معادلة الدين بالجنيه المصرى من ناحية اخرى .

ويسمح للدائن باستخدام المبالغ التى آلت اليه بالجنيه المصرى فى الحصول على بضائع (صادرات) او تملك الاصول الانتاجية من خلال الاستثمار المباشر فى المشروعات .

وقد سمحت مصر فى مرحلة اولى بتطبيق هذه الآلية على الديون التجارية ثم امتد الامر ليشمل كذلك الديون الرسمية .

انظر فى ذلك

The World Bank, Op. Cit, P. 40 - 41

يلى[٢٠] :

- التركيز على بيع المشروعات المملوكة ملكية تامة للدولة (٧٣ شركة بنسبة ٨٦٪ من العدد الكلى) .

- تتخذ الخصخصة أساسا شكل البيع الكلى للمشروعات (٥١ شركة بنسبة ٦٠٪ من العدد الكلى) .

- تمثل المشروعات الصناعية اكبر نسبة من المشروعات المباعة (٤٦ شركة بنسبة ٥١٪ من العدد الكلى) .

- بالاضافة إلى قطاع الصناعة تغطى المشروعات المطروحة للبيع قطاعات السياحة والنقل والتجارة بل والصحة والاسكان .

وفى هذا الاطار قامت الحكومة فى فبراير ١٩٩٣ بطرح الدفعة الأولى من المشروعات المطروحة للخصخصة ممثلة فى عشرين شركة عامة ومشتركة تبلغ قيمة أصولها ١ر٩ مليار جنيه . وأسفرت التجربة عن ممارسة رأس المال الدولى لضغوط عديدة للسيطرة على الأصول المباعة مستخدما فى ذلك امكانياته المالية الضخمة والتهديد بايقاف عقود الامتياز وتراخيص استخدام العلامات التجارية وتوريد مستلزمات الانتاج (موقف شركة كوكا كولا وبيبسى كولا العالميتين) أو التفسير القانونى لعقود الادارة (موقف شركة هلتان العالمية من بيع فندق شبرد) .

(٢٠) وزير قطاع الاعمال العام - المكتب الفنى ، دليل الاجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية واعادة الهيكلة وحوافز العاملين والادارة ، الجزء الأول ، ١٣ يناير ١٩٩٣ .

وهنا يثور التساؤل عن موقف رأس المال المصرفى المصرى من السماح لراس المال الدولى بالسيطرة على جزء من الاصول الانتاجية المحلية عبر سياسة الخصخصة وآلية مبادله الدين ؟.

ويمكن القول بضيق هامش التناقض بين مصالح راس المال المصرفى وبين تلك السياسات بل والالتقاء معها بالقدر الذى تتيح به للبنوك المصرية ما يلى :

-القيام بدور الوسيط فى عمليات بيع ومبادله المديونية الخارجية .

- القيام بادارة عمليات بيع أصول القطاع العام المطروحة للخصخصة والترويج لاسهمها (٢١).

- الحصول على مستحقاتها قبل القطاع العام من حصيلة الاصول المباعة .

وفى ضوء ما سبق يقوم راس المال المصرفى المصرى حالياً بدور هام فى تنفيذ برنامج الخصخصة سواء بالاشتراك مع راس المال الدولى فى تقييم المشروعات المطروحة أو بالاشراف على عمليات البيع وطرح الاسهم للاكتتاب والترويج لها

(٢١) عهدت الحكومة الى ثمانية بنوك قطاع عام وخاص بالجزء الأكبر من اجراءات بيع الدفعة الاولى من المشروعات المدرجة فى برنامج الخصخصة والتى تم طرحها فى فبراير ١٩٩٣ .

وترتيب التمويل اللازم للمشترين بنسبة تصل الى ٧٠٪ من قيمة الاسهم التى يتم ترويجها(٢٢) . ويثور التساؤل فى الواقع عن مدى امكانية ان يمتد ذلك التمويل ليشمل مشترين « غير مقيمين » بحيث يتمكن راس المال الدولى من شراء الاصول الانتاجية المصرية باستخدام مدخرات مصرية .

ومن ناحية أخرى تقوم بنوك القطاع العام المصرية بدور هام فى مسانده سياسة الخصخصة من خلال البيع التدريجى لما تملكه من أسهم فى المشروعات المختلفة أو زيادة رؤوس أموالها عن طريق الاكتتاب العام (٢٣) . وتلتزم تلك البنوك حاليا ببيع حصتها فى رؤوس أموال البنوك المشتركة وذلك على مراحل تنتهى فى ديسمبر ١٩٩٥ تمهيدا للبدء فى خصخصة بنوك القطاع العام نفسها (٢٤) . وتجدر الاشارة إلى أن البنك الدولى قد رصد نحو ١٩٫٧ مليون دولار لتمويل برنامج « إصلاح الجهاز المصرفى » منها نحو ١٫٨ مليونا لخصخصة البنوك المشتركة(٢٥) .

---

(٢٢) انظر فى ذلك : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول / الثانى ١٩٩٣ ; ص ٢٥

(٢٣) تم خلال شهر سبتمبر ١٩٩٣ زيادة رأسمال البنك التجارى الدولى عن طريق الاكتتاب العام ولم يشترك البنك الأهلى المصرى فى تلك الزيادة مما أدى إلى تراجع حصته من ٧٠٪ إلى ٤٣٪ وقد آلت ملكية نحو ٦٪ من رأسمال البنك إلى مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولى .

(٢٤) انظرفى ذلك فايقة الرفاعى وكيل محافظ البنك المركزى فى :
-The Banker, a Finacial Times Publication , London, June 1993, P.51.

(25) The Economist Intelligence Unit, Country Report, Egypt, 4 th quarter 1993,P.18.

مما سبق يتضح أن النشاط المصرفى قد نجح فى تنفيذ أهداف السياسة النقدية فى ظل سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى من حيث تحسين الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصرى من وجهة نظر رأس المال الدولى الدائن وذلك على النحو التالى :

- تعبئة موارد النقد الاجنبى وتدعيم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى بما يضمن قدره الاقتصاد المصرى على الاستمرار فى الوفاء بمدنوعات خدمة الدين .

- تدعيم امكانية سيطرة رأس المال الدولى على جزء من الأصول الانتاجية المحلية وفاء للدين عبر عمليات الخصخصة ومبادلة الدين بالاصول .

- المساهمة فى زيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى وتقليص دور القطاع العام من خلال التحول فى هيكل التمويل المصرفى .

إلا أن إسهام النشاط المصرفى فى تحسين الجدارة الائتمانية لمصر قد تم فى واقع الأمر بتكلفة مرتفعة تتمثل فيما يلى :

- اقتطاع جزء متزايد من المدخرات المصرية بالنقد الأجنبى وتوجيهها نحو الخارج .

- تعميق الأزمة المالية للقطاع العام الذى لايزال يسهم بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلى

- التحول من تمويل النشاط الاقتصادى إلى الاستثمار المالى فى أذون

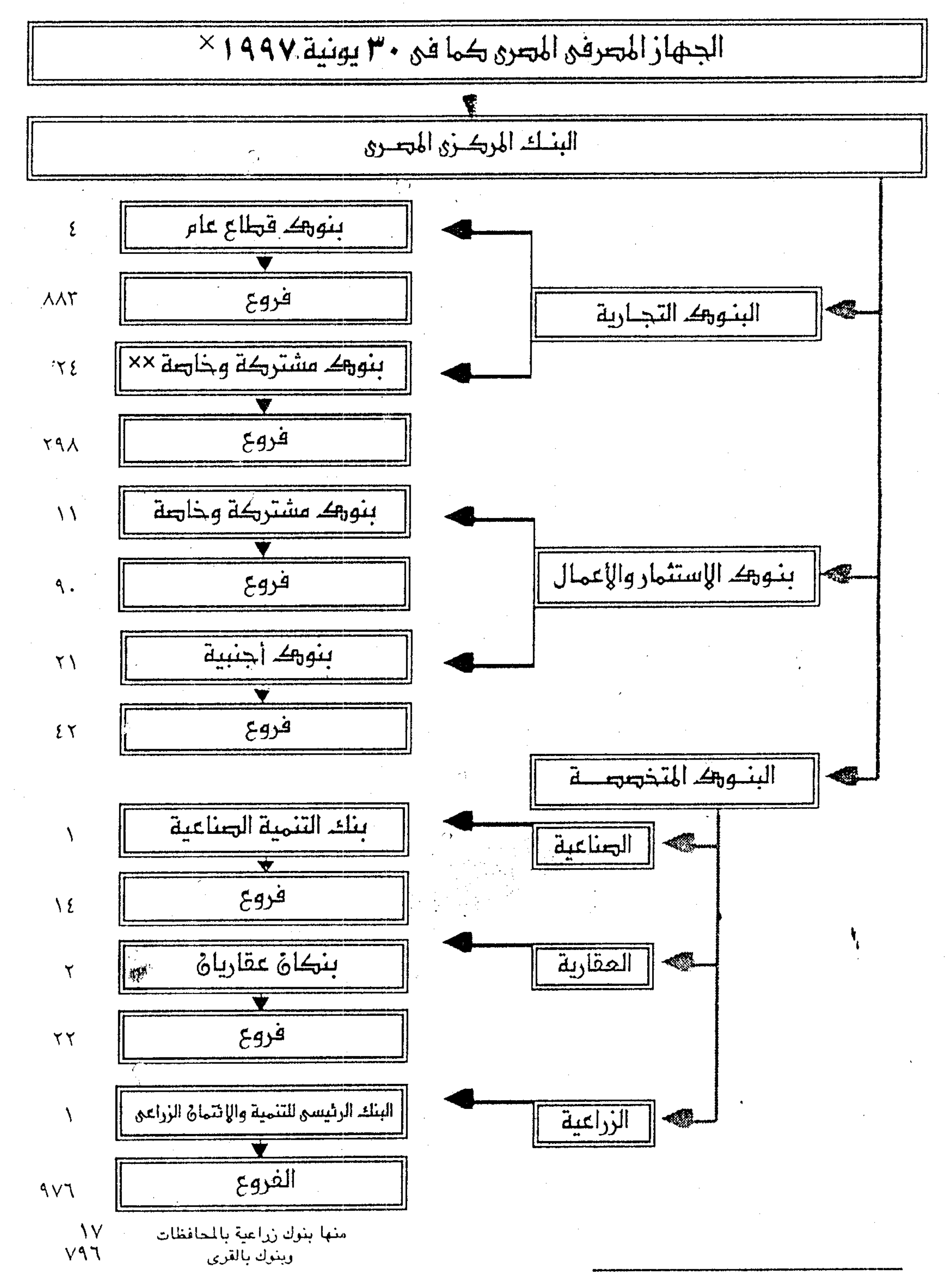
وسندات حكومية فى الوقت الذى تتجه فيه الدولة إلى تخفيض معدلات الانفاق الاستثمارى العام .

- تحميل الخزانة العامة بتكلفة امتصاص فائض السيولة الناجمة عن آليات تنقيم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى .

- إضعاف الحافز على الاستثمار والتوسع فى الانتاج سواء فى ظل ارتفاع تكلفة التمويل أوالتخوف من آثار فتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة الأجنبية.

والسؤال المطروح هو إلى أى مدى يساعد ذلك كله على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تتوفر لها شروط الاستمرار الذاتى ؟

البنك المركزى المصرى



× لا يتضمن فروع البنوك المصرية بالخارج ، وأيضا لا يشتمل على بنكين أنشئا بقوانين خاصة وغير مسجلين لدى البنك المركزى وهما : المصرف العربى الدولى ، وبنك ناصر الاجتماعى

×× تم دمج خمسة عشر بنكا من بنوك التنمية فى المحافظات فى البنك الوطنى الأم بالقاهرة كما تم دمج بنك الاعتماد والتجارة (مصر) فى بنك مصر .

المراجـــــع

١- د. مصطفى رشدى شحاتة — النقود والبنوك والبورصات

٢- د. محمد زكى شافعى — النقود والبنوك

٣- د. عبد الحميد الغزالى — الاقتصاديات الكلية (النقود والبنوك)

٤- د. كامل فهمى بشاى — دور الجهاز المصرفى فى التوازن المالى والاقتصادى.

٥- د. ابو السعود احمد السودة — خلق الائتمان وخلق نقود الودائع معهد الدراسات المصرفية

٦- د. محى الدين اسماعيل — موسوعة اعمال البنوك

٧- د. عبد العزيز فهمى كامل — موسوعة المصطلحات الاقتصادية

٨- د. سمير عبد الحميد رضوان — رسالتنا عن اسواق الاوراق المالية ودورها فى تمويل التنمية الاقتصادية

٩- د. صبحى تادرس قريصة — **مقدمة فى علم الاقتصاد**

١٠- أ. رجاء عبد المنعم وكيل محافظ مساعد البنك المركزى — مقدمة عن النظام المصرفى

١١- د. سلوى العنترى — دور القطاع المصرفى فى الاقتصاد القومى

١٢- د. سمير رضوان — محاضرة بالجهاز المركزى للمحاسبات عن دور البنوك الاسلامية مع مقارنة بالبنوك التقليدية.

١٣- د. سمير رضوان — دراسة عن انشاء منتدى مالى فى مصر.

١٤- Money, Banking and Financial Markets –Lawrence S. Ritter- William L. Silber

١٥- Analysis for Financial Management- Robert C. Higgins

١٦- Money, Banking and Credit in Mediaeval Bruges

١٧- تقارير البنك المركزى المصرى عن عدة اعوام

١٨- Leading Issues in Economic Development 4. ed. Gerald M. Meier.

وينتفى بذلك الركن المادى وكذلك القصد الجنائى لاعتبار الشخص مرتكباً لجريمة.

لذلك فلا غرو ان امتنعت كثير من الدول عن تجريم عمليات غسيل الأموال لأنها لا تجد السند القانونى او التكييف القانونى لتجريم هذه التصرفات والتى لا تؤثمها القوانين لذاتها.

أما ان تجرم هذه التصرفات بالتبعية فهو أمر لا يقره الكتّاب والمفكرون الذين تناولوا هذا الموضوع والذين يرون ان عمليات غسيل الأموال ليست سوى عرض لجرائم أخرى.

Launderers use cash transactions—which generally leave no paper trail—to avoid documentation or detection of criminal dealings. Although illegal themselves, the money laundering schemes usually are only a symptom of other crimes. Narcotics trafficking, tax evasion, smuggling, gambling and embezzlement often generate large sums of cash that must be hidden from law enforcement authorities,

وإذا ما انطلقنا من القانون الوضعى الى القانون السماوى فإننا نجد ان ما آل الى المرء من ميراث يصبح منذ ايلولته اليه حلالاً ولو كان مصدره حراماً. لأن العلة هنا الإرث وإن كان مال المورث قد اكتسب من غير حله.

لذلك فإننا نرى والأمر كذلك ان تجريم عمليات غسيل الأموال يفتقد الأركان المؤثمة للفعل والشروط التى يلزم توفرها لوصف الفعل بأنه جريمة وهذه الأركان هى الركن المادى أى وقوع الفعل المجرم والقصد الجنائى والركن الشرعى وهو حكم القانون الذى يجرم الفعل.

ان ارتكاب فرد لجريمة يعتبر اعتداء على المصلحة العامة لأن الجريمة انما تنشأ عن ارتكاب جريمة فى حق فرد أو فى حق الجماعة، وينتفى الاعتداء هنا فى عمليات غسيل الأموال على الفرد أو الجماعة حيث لا يخرج مفهوم الغسيل هنا عن مجموعة من التصرفات لا تخرج عن البيع أو الشراء

والهبة والتبرع أو حوالة الحقوق أو الاحتفاظ بالأموال بصورة أو بأخرى لا تجرمها مختلف التشريعات.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تجرم عمليات غسيل الأموال

١- اتفاقية فيينا سنة ١٩٨٨

وقد اشتملت الاتفاقية على عدد من النقاط الجوهرية وأهمها:

أ- تجميد وضبط ومصادرة الملكية الناشئة عن الاتجار فى المخدرات.

ب- تخويل المحاكم حق الاطلاع على سجلات البنوك والمؤسسات المالية والتجارية.

وقد تناولت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية تجريم عمليات غسيل الأموال، ودعت الدول الاطراف الى ان تتخذ من التدابير ما يلزم لاعتبار الافعال الآتية مجرمة:

١. اكتساب أو حيازة او استخدام الأموال مع العلم وقت الحصول عليها بأنها مستمدة من جريمة.
٢. تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من جريمة.
٣. اخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال الناتجة عن الجرائم.

٢- قانون العدل الجنائى الصادر عام ١٩٩٠ ببريطانيا

واهم نصوصها:

١. يكون الشخص مذنباً فى جريمة اذا قام باخفاء أو تمويه أى مال يمثل عائداته من الاتجار من المخدرات أو نقل ذلك المال أو ابعاده عن سلطة الاختصاص بقصد تجنب المحاكمة عن هذه الجريمة.

٢. يحق للدولة مصادرة مبلغ من المال النقدى اذا تجاوزت قيمته ١٠,٠٠٠ جنيه استرلينى يجرى اخراجه من المملكة المتحدة أو ادخاله اليها ولكن المصادرة تكون بسبب شكوك لها ما يبررها وخاصة فى حالة الشك من مصدرها كأن تكون نتيجة للإتجار فى المخدرات.

تحديد مسئولية الجهاز المصرفى عن عمليات غسيل الأموال

ان احداً لا يستطيع ان ينكر الدور الذى قامت به المؤسسات المالية والمصرفية –بوصفها القنوات الرئيسية لعمليات غسيل الأموال– لحساب الساسة والزعماء الذين تسلطوا على ثروات شعوبهم فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وغيرها من البلدان وخاصة مع ما توفر لها من امكانات تمثل احدث وسائل التقنية العصرية.

واذا كنا نتناول **هذه المصارف** على وجه التعميم فإننا نذكر منها الاوربية منها والسويسرية على وجه التخصيص.

وحسب هذه المصارف التى انغمست فى عمليات غسيل الأموال وان زعمت عدم علمها بمصادر هذه الأموال مساهمتها فى تضليل رجال مكافحة التهريب وذلك من خلال قيامها بفتح حسابات سرية تسمح للمودعين بعدم الكشف عن اسمائهم أو هويتهم والاستعاضة عن ذلك بتفويض المودعين لغيرهم كواجهات للتعامل يستتر خلفها اصحاب هذه الحسابات.

Most secret accounts permit depositors to hide their names even from their most trusted bankers by using lawyers or other agents as fronts.

وحتى نستبين دور المصارف الأوربية والسويسرية منها فمن المفيد ان نشير الى ان السلطات السويسرية قد قررت عدم السماح باستخدام "Form B. Accounts" والتى تغفل اسم العميل، ليس هذا فحسب، بل وقررت اعطاء مهلة لأصحاب هذه الحسابات الذين يبلغ عددهم ثلاثين ألفاً للكشف عن شخصياتهم حتى ١٩٩٢/٩/٣٠ أو اقفال هذه الحسابات.

اما الحسابات الرقمية فقد تقرر السماح باستمرارها اذا كان اسم المودع معروفاً لشخصيتين قياديتين بالمصرف.

Numbered Accounts will still be allowed as long as at least to Bank Officers know the depositor's name.

وليس هناك من شك ان توجهات بعض المؤسسات الدولية وغيرها نحو مطالبة البنوك بالتأكد من شخصية العميل ومصدر امواله لم يلق قبولاً من مختلف المؤسسات المصرفية والتى ترى ان هذا المسلك من شأنه هروب الودائع والمدخرات من البنوك وبالتالى تعريض هذه المؤسسات لمخاطر جسيمة قد تتوارى معها من الوجود.